

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٠٠٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن مصادرة أموال ومتلكات محمد على وأسرته ;
وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن تحويل وزارة المالية سلطة التصرف في الأموال
والممتلكات المستردة وإضافة حصيلتها للإيرادات العامة للدولة ;

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات
المملوكة للدولة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٦ لسنة ١٩٧١ بشأن إنشاء الهيئة العامة
للخدمات الحكومية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن إعادة تنظيم وزارة المالية ؛
وعلى موافقة اللجنة المالية بوزارة المالية ؛
وبناءً على ما عرضه وزير المالية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يؤجر العقارين رقمي ٤ شارع علوى ، ١٥ شارع حليم - باكوس - محافظة الإسكندرية والمملوكيين للهيئة العامة للخدمات الحكومية (الإدارة العامة للأموال المستردة) وملحقاتها وما حولهما من أرض فضاء بمساحة كافية قدرها ٢٠٠٠٠٠٢م^٢ لاتحاد الإذاعة والتليفزيون بإيجار اسمى قدره جنيهها واحداً سنتين ولمنتهى ثلاثة ثلثين عاماً .

(المادة الثانية)

يلتزم اتحاد الإذاعة والتليفزيون بالحفاظ على الطابع الأثري للعقارات واتخاذ كافة الوسائل الفنية اللازمة لذلك .

(المادة الثالثة)

تكون كافة المباني والإنشاءات التي أقامها الاتحاد على نفقته جزء من عقد الإيجار الاسمي .

(المادة الرابعة)

يؤول العقارين المشار إليهما وملحقاتها وما حولهما من أرض فضاء والمباني المقاومة أو التي تقام بمعونة اتحاد الإذاعة والتلفزيون عليهما إلى الهيئة العامة للخدمات الحكومية (الإدارة العامة للأموال المستردة) دون مقابل وذلك بنهاية مدة التأجير الاسمي أو تغيير الغرض الذي من أجله تم التأجير أيهما أقرب .

(المادة الخامسة)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٤ هـ .

(الموافق أول أغسطس سنة ٢٠٠٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد